14 تأثيرات التبعية الاقتصادية العالمية على التنمية وعدم المساواة

دراسة عبر أممية (١٩٧٥)

كريستوفر تشايس دن

كان كريستوفر تشايس دن عالم الاجتماع في جامعة جونز هوبكنز رائدا في الدراسات الكمية للتبعية وتحليلات النظام العالمي، أخذ تشايس دن المعلومات نفسها المقدمة من قبل محللي البنك الدولي، وبين أنه يجري إيذاء الدول بدلا من مساعدتها، بوجود المؤسسات المتخطية للحدود القومية المستثمرة في بلدانها. لقد نوقش هذا الموضوع كثيرا منذ ذلك الحين بكثير من الكفاءة، ولكن البحث المقدم هنا مهم لأنه ساعد في فتح اتجاه جديد في مجال التنمية، وساعد على بقاء هؤلاء الباحثين كعلماء سياسة واجتماع في جامعات الولايات المتحدة، حيث تفضل النشرات العلمية اليمينية العمل الكمي. انتقد

«إن التبادل غير المتكافئ والتنمية غير المتساوية سيحدثان في أي نظام يكون فيه توزيع القوى غير متساو»

بومفارت

فرناند هنريك كاردوسو نظرية الأنظمة العالمية بسبب التبسيط الزائد وثنائية السياسة التي جاءت مع «أمركة» نظرية التبعية ضمن «نظرية الأنظمة العالمية»، ولكن أعمال تشايس دن ردت على نقاد التبعية و«الأنظمة العالمية» الذين قالوا إنها لا تقدم فرضيات قابلة للاختبار وأنها لذلك كانت تاريخية أكثر من كونها علمية، لقد جاء عمله الأخير ضمن كتابه المؤثر «التشكيل العالمي» ودراسات عن التفاعلات الاقتصادية بين مجتمعات ما قبل التاريخ.

يدّعي علماء نظرية التبعية أن التبعية الاقتصادية العالمية تنتج «تنمية التخلف» في مناطق المحيط في الاقتصاد العالمي، وفي الوقت نفسه، أدى التمييز المركزي ـ المحيطي إلى مراجعات لنظرية التنمية الرأسمالية التي تركز على النظام العالمي عوضا عن المجتمعات القومية، كوحدة مناسبة للتحليل. ودمج هاتين الفكرتين يعني أن قانون ماركس للتنمية اللامتكافئة والإفقار قد يكون خاطئا فيما يخص دول المركز، إنه صحيح بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل ولدول المحيط بشكل خاص، إن الفجوة المتزايدة بين المركز والمحيط، وعدم المساواة الهائل الموجود ضمن دول المحيط يوحي بأن القضية بالتأكيد هي هذه.

على أي حال، الفرضيات القائلة بأن التبعية تعيق التنمية، لم تُختبر ببحث مقارن مراع للأصول بشكل كاف، وجدت دراسات الحالة دلائل مناقضة لهذه الفرضيات وداعمة في الوقت نفسه، مثل الدراسات المقارنة القليلة التي أجريت سابقا. لم يجر إخضاع الفرضية المتعلقة بذلك، والقائلة بأن التبعية تزيد من عدم المساواة في دول المحيط إلى اختبار مقارن، هذه الورقة تقدم نتائج دراسة مقارنة لتطور تأثيرات نوعين من التبعية الاقتصادية العالمية في التنمية، واختبارا لعدة أقسام من تأثيرات التبعية في عدم تساوي الدخل.

التبعية الاقتصادية العالمية

تتراوح علاقات تبعية ـ القوى العالمية من القوة العسكرية المباشرة، من خلال الإخضاع السياسي الرسمي (الاستعمار)، إلى أشكال اقتصادية أكثر «براعة» من القوة والنفوذ مثل الاستثمار الأجنبي، والمساعدات الأجنبية، والعلاقات التجارية المبنية على تقسيم رأسي للعمل، على رغم أنه من الواضح أن هذه الأشكال المختلفة مترابطة من حيث الغاية والعمل، فإن هذا البحث

يتركز على أكثر نماذج الاستعمار الحديث براعة للتبعية الاقتصادية ال... هيمنت على الفترة قيد الدراسة ـ فترة الـ Pax Americana (السلم الأمريكي) من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٠.

تختلف التبعية الاقتصادية العالمية بذاتها من التغلغل المباشر إلى التبعية غير المباشرة الناتجة عن التموضع ضمن بنية أكبر، التغلغل الاقتصادي الأكثر مباشرة من قبل دول المركز لمناطق المحيط يكون عبر الاستثمار الخاص بواسطة شركات متخطية للحدود القومية، تملك وتسيطر مباشرة على عملية الإنتاج، تمارس نفوذا أقل مباشرة من خلال برامج المساعدات الأجنبية ووكالات القروض، تنتج التبعية الاقتصادية غير المباشرة عن وضع الدولة في موقع محدود في شبكة التجارة العالمية أو تخصيصها بدور هامشي في التقسيم العالمي للعمل.

يدرس هذا البحث تأثيرات نموذجين محددين للتبعية: تبعية الاستثمار وتبعية الديون، هذان الطرازان من التبعية الاقتصادية متعلقان، أحدهما بالآخر، وقد يكون لهما تأثيرات متشابهة في التطور الاقتصادي وعدم المساواة في الدخل.

مقاربات نظرية للتبعية والتنمية

التنمية اللامتكافئة والعلاقات الدولية لتبعية القوى

يشير ميردال (١٩٧٥) إلى أن التنمية الرأسمالية تطلق العنان لقوى السوق التي تخلق كلا من تأثيرات «الانتشار» التي يوجد بموجبها النمو في منطقة أو قطاع تنمية في مناطق أخرى، وتأثيرات الاجتراف الخلفي التي تستنزف مصادر المناطق المزودة بالمؤن وتجمعها في الدول المتقدمة (ما يدعوها والرشتاين [١٩٧٤] «مركز» النظام العالمي). أدى الصراع الطبقي والعمليات السياسية إلى تقوية التأثيرات المنتشرة التي نجم عنها توزيع أكثر مساواة للتنمية في المحيط، وكانت تأثيرات الانجراف الخلفي(*) مسيطرة ونتج عنها تركيز التنمية في المركز، و المناطق المحيطة المرتبطة بالمركز، وعلى مستوى النظام العالمي ككل، يبقى عدم تساوي التنمية هو الاتجاه المسيطر.

(*) الانجراف الخلفي هو انعكاس حركة التيار للخلف [المترجم].

قد تؤدي فعالية بنى السيطرة بين دول المركز ومناطق المحيط إلى تدعيم هذه التنمية غير المتكافئة. لقد استُبدلت بالسيطرة الاستعمارية المباشرة على مناطق المحيط آليات الاستعمار الحديث مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والديون. وفرضيتي هي أن هناك أشياء أخرى لها تأثير مساو لهذا، منها تغلغل بنى السيطرة الخارجية، هذا تأثير سلبي على التطور الاقتصادي من خلال الآليات المبينة أدناه، كانت الفترة التي درست في هذا البحث فترة التوسع الاقتصادي العالمي حيث كانت غالبا كل الاقتصاديات الوطنية في طور النمو (مايو ١٩٧٥). الافتراض إذن هو أن الدول التابعة تنمو بشكل أقل من غيرها.

قبل مناقشة نظريات تتضمن أو تتنبأ بفرضيات عن تأثيرات التبعية على التنمية، من الضروري توضيح ثلاثة احتمالات لسوء الفهم، الأول، هو أن ما يعتبره الكثير من النظريين ببساطة تدفق موارد بين مجتمعات متباعدة يعتبر من قبل نظريين آخرين كبنى مسيطرة تربط بين وحدات متفوقة ووحدات تابعة (خاضعة) في النظام المتفاعل نفسه. تؤدي هذه الطرق المختلفة راديكاليًا، في فهم الحقيقة نفسها، إلى توقعات مختلفة تماما عن نتائج مثل هذه العلاقات. والثاني، في مناقشة طرق الدراسة النظرية المختلفة هو أن بعض الباحثين النظريين يقترحون آليات بنيوية طويلة الأمد جدا يمكن للتبعية ـ بموجبها ـ أن تؤثر في التنمية بينما يقترح آخرون تأثيرات قصيرة المدى. لقد تمت مراجعة كلتا الفرضيتين الطويلة الأجل والقصيرة الأمد لأن تصميم البحث المستخدم في هذه الدراسة وثيق الصلة بالاثنين. والثالث، تتعامل بعض النظريات مع تأثيرات تبعية القوى العالمية وعلاقاتها عموما، ويتعامل البعض الآخر بالتحديد مع تبعية الاستثمار والديون وأيضا تمت مناقشة كلا النوعين لأن البحث مناسب للاثنين، ولو أنه مناسب بشكل أكثر مباشرة للثاني.

نظرية الإمبريالية

رأى ماركس العلاقة التاريخية بين مراكز التنمية الرأسمالية والمناطق المتخلفة من العالم من منطلق مفهوم التراكم البدائي. كان أحد دوافع ظهور وسيطرة الأسلوب الرأسمالي للإنتاج استيلاء القوى الأوروبية على الثروة

في أفريقيا وآسيا والأمريكتين، اعتقد ماركس أن سيطرة أسلوب الإنتاج الرأسمالي سيمتد عبر الاقتصاد العالمي محطما الجدران الصينية بالأسعار الرخيصة للبضائع، وسيقوم الاستعمار بتدمير أسلوب الإنتاج ما قبل الرأسمالي وستتطور كل دولة على نحو ما فعلت إنجلترا.

وضع لينين مفهوم الإمبريالية ضمن التحليل الماركسي للتطور الرأسمالي وأشار إلى أن استغلال مناطق المحيط كان بعدا مهما للتطور الرأسمالي أكثر من كونه مرحلة عابرة. وقد رأى أن الرأسمالية الاحتكارية بحاجة إلى تصدير رأس المال والاستيلاء على المواد الخام والأسواق في المحيط، وتنبأ بحروب إمبريالية تنتج تقسيما وإعادة تقسيم المحيط من قبل القوى الرأسمالية المتقدمة، توقع لينين تراجع المراكز الأصلية للتطور الرأسمالي في أوروبا وأن تنتقل مصادر القوة الصناعية إلى المحيط.

نظرية التبعية

أدى استمرار التخلف في المحيط إلى إعادة تفحص نظرية الإمبريالية والرأسمالية الاحتكارية من قبل باران (١٩٥٦)، قدم باران نظريته القائلة إن تغلغل رأسمالية المركز في المحيط يضع في الواقع عراقيل أمام التنمية، فيما بعد وضع فرانك (١٩٦٩) فكرة «تنمية التخلف» مفصحا بذلك عن أن فقر المحيط هو عملية حديثة مستمرة وليست حالة أولى، إن مجموع ما كتب عن آلية العلاقة بين المركز والمحيط، التي أعاقت الأخير ازداد بشكل كبير في السنوات الأخيرة، تتعامل نظرية التبعية مع ثلاثة مواضيع رئيسية: الاستغلال، التشويه البنيوي، وقمع السياسات الاستقلالية.

أ ـ استغلال المركز للمحيط: تهتم التنمية الرأسمالية على المستوى العالمي بالمنافسة بين مختلف العوامل (رؤوس أموال ودول) من أجل حصص الفائض الاقتصادي، لقد تم إيجاد مصادر جديدة، ولكن كمية الفائض الفعلي الموجود تكون محدودة دائما، يقول فرانك (١٩٦٩): «إن اختراق المحيط بواسطة الاستثمار الأجنبي يصرف الفائض من المحيط إلى المركز عن طريق إعادة الأرباح والفوائد إلى الوطن». هذا التأثير الاجترافي يراكم رأس المال في المركز ويؤدي إلى تخلف المحيط.

يؤكد أمين (١٩٧٤) أن هذا النقيض للرأسمالية ينجم عن العمل المستمر للتراكم البدائي الذي تدعم بواسطته القوى السياسية والعسكرية الخصائص الاقتصادية لعلاقات المركز ـ المحيط.

يؤكد إيمانويل أن الاستغلال مخفي في الأسعار التي يتم بموجبها تبادل البضائع بين المحيط والمركز. ينشأ هذا التبادل غير المتكافئ من اختلاف تركيبة الأجور بين المركز والمحيط: في المحيط على العامل أن يعمل ساعتين مثلا لينتج البضاعة التي يتم تبادلها مع بضاعة ينتجها عامل المركز في ساعة واحدة وبمستوى الإنتاجية نفسه. وهكذا تكون أسعار التبادل بين المركز والمحيط تتضمن تحويلا للقيمة إلى المركز.

يقول بعض أصحاب النظريات إن التبادل غير المتكافئ والتنمية غير المتساوية سيحدثان في أي نظام يكون فيه توزيع القوى غير متساو (بومغارت ١٩٧٥)، وهذا يحدث بسبب استخدام العمال الأكثر قوة لقوتهم لتحديد نتائج لصالحهم. يبدو هذا الطرح قابلا للتطبيق على أي وضع تكون فيه رفاهية ذوي القوة الأقل غير محمية بمؤسسات اجتماعية أو سياسية، وبالتأكيد فإن الاقتصاد العالمي هو هذا النظام، إذا كان الاستثمار الأجنبي والديون تعتبر بنى سيطرة بين الأقوى والأضعف في نظام تنافسي، فذلك قد يؤدي إلى تنمية غير متساوية.

وهكذا افترض حدوث استغلال المركز للمحيط بواسطة اجتراف رأس المال والتبادل غير المتكافئ والإخضاع لسيطرة خارجية في نظام تنافسي، ويعتقد أن هذه الآلية تعيق نمو المحيط.

ب ـ التشويه البنيوي لاقتصاد المحيط: يقول بعض أصحاب نظريات التبعية إن البنية الاقتصادية التي تنبثق في المحيط نتيجة للتقسيم العالمي للعمل يجري تشويهها بطريقة تضع العراقيل أمام التنمية (أمين ١٩٧٤)، و(دوس سانتوس ١٩٧٠). إن الاقتصاد الموجه للخارج والمتخصص في إنتاج المواد الخام للتصدير لا يطور بنية داخلية مميزة، ويلاحظ فرانك (١٩٦٩) أن البنية التحتية التي أوجدت من قبل الاستعمار والاستثمار الخارجي موجهة باتجاه موانئ التصدير. السكك الحديدية والطرقات وخطوط التلغراف... إلخ تعمل كلها من أجل نقل المواد الخام إلى خارج البلاد وإعادة بضائع مصنعة، وهذا يعيق وحده الاقتصاد الوطني بربط مختلف مناطق وقطاعات بلدان

المحيط بالعالم الخارجي بدلا من ربطها بعضها ببعض (ايرنسافت ١٩٧١) ا. التـأثيـر المضـاعف الذي يجـعل الطلب في قطاع أو منطقـة يخلق طلبـا في منطقة أو قطاع آخر؛ هذا التأثير ضعيف، لأن الروابط الموجهة خارجيا تحول الطلب إلى الاقتصاد العالمي (سينجر ١٩٧١).

يقول بيـربيش (١٩٥٠) إن أي اقتصاد وطني يبقى غير متمايز سيعاني من تقلبات السوق الداخلي، وأن ذلك يصح خاصة بالنسبة إلى هؤلاء المتخصصين في إنتاج المواد الخام لأن شروط التجارة لهذه البضائع تنحدر تبعا للبضائع المصنعة والمعدات الرأسمالية المنتجة في المركز، وأيضا وبسبب وجود تقلبات أكثر في أسعار المواد الخام في السوق العالمي، فإن عدم الاستقرار يجعل التخطيط الاقتصادي (خاصا أو عاما) أكثر صعوبة.

بالإضافة إلى ذلك يقول جرفن واينوس (١٩٧٠) إن الاعتماد على الديون الخارجية يقلل من النزعة الهامشية المحلية للتوفير وبالتالي يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي بتخفيض تشكيل رأس المال المحلي.

يرى تحليل بيكفورد (١٩٧١) لدور الشركات المتعدية للحدود القومية في اقتصاديات المستعمرات أن التأثير القصير الأجل لهذه الشركات يزيد الدخل القومي ويفتح مجالات جديدة للإنتاج، ولكن تأثيره المؤسساتي البنيوي طويل الأجل هو تشويه استخدام الموارد في اقتصاد المحيط، تؤثر الشركات المتعدية للحدود القومية بشكل كبير في استخدام الأرض وأسواق العمل وحصص الاستثمار. يقول بيكفورد إن المنطق الذي تعمل بموجبه هذه الشركات مشتق من هدف المشروع ككل، ومن ضمنها عمليات التصنيع والتسويق في المركز، وبالتالي فهو يؤثر في تخصيص الموارد من وجهة النظر هذه باستخدام عيوب السوق (قوة الاحتكار في المبيعات والاستهلاك) للوقوف ضد مخاطر الكوارث الطبيعية أو السياسية. إن اهتمامهم بالحفاظ على عمالة رخيصة نسبيا وعلى ضرائب منخفضة وعلى حرية المناورة لا يناسب عادة التنمية المتوازنة لدولة المحيط التي ينتجون فيها.

إن النماذج المستخدمة لتشويه الموارد تخلق ما أسماه بيكفورد حالة من التخلف الديناميكي. وهكذا افترض بالتبعية أن تشوه البنية الاقتصادية للمحيط بالطرق التالية: التخصص في إنتاج المواد الخام (تمايز ضئيل) والبنية التحتية الموجهة خارجيا (اندماج قليل) وخلق مصادر تستخدم أساليب لإعاقة التنمية الاقتصادية.

ج ـ قمع السياسات الاستقلالية في المحيط: يقول بعض أصحاب نظريات التبعية إن التبعية تعيق التنمية بقمعها للسياسات الاستقلالية في الحكومة والأعمال التي تنظم التنمية المتوازنة (جونسون ١٩٧٢). ويؤكد باران (١٩٥٦) أن التبعية تشوه نمو البورجوازية الوطنية. يتعاضد التجار القائمون بتصدير المواد الخام واستيراد البضائع المصنعة مع طبقة أصحاب الأراضي (الذين لهم مصالح مشابهة) لمنع نشوء تصنيع محلي أو بورجوازية صناعية. وهم يقومون بذلك بالمنع السياسي لإصدار تعريفة قد تحمي الصناعات الصغيرة ضد منافسة المنتجين المتطورين في دول المركز، يرى فرانك (١٩٦٩) هذه العملية في تاريخ تطور أمريكا اللاتينية. لقد اهتمت الحروب الأهلية التي حدثت حوالي ١٨٣٠ في الجمهوريات المستقلة حديثا بقضية الاستقلالية في مقابل التوجه الخارجي، وفي كل مرة انتصرت قوى التجارة الحرة والتوجه الخارجي. يقدم «والرستاين» حالة مشابهة لجعل بولندا محيطية للاقتصاد العالمي الأوروبي في القرن السادس عشر.

يؤكد نظريون آخرون أن الروابط القوية بين نخبة المحيط ونخبة المركز تشكل ما أسماه غولتنغ (١٩٧١) «رأس جسر» من المصالح والعلاقات، إن التوجه الخارجي لهذه النخبة المترابطة وحقيقة أن قوتها ومصالحها مرتكزة على علاقاتها مع دول المركز تعني أنهما يقمعان السياسات والقادة الساعين إلى تحريك التنمية المتوازنة إلى الحدود القومية. ورفقا لرأي «هايتر» (١٩٧١) فإن الوكالات الدولية والمتعدية للحدود القومية التي تقرض دول المحيط (بنوك التنمية والبنوك الخاصة) تقف وراء عمليات الشركات المتعدية للحدود القومية للحفاظ على مناخ مناسب للاستثمار الأجنبي.

يدّعي سانكل (١٩٧٣) أن علاقات المجموعات الحاكمة في المحيط التابع مع دول المركز والشركات المتعدية للحدود القومية تخلق بنية سياسية تبقي الأجور منخفضة وتركز التطور في القطاع العالمي. تؤدي العلاقات بين المركز ونخبة المحيط إلى زيادة عدم تساوي الدخل وذلك (١) بزيادة دخل النخبة، و(٢) إبقاء أجور العمال منخفضة، ويتم دعم قوة النخبة في الدول المحيطية التابعة بواسطة حلفائها في المركز، وبذلك يصبحون قادرين على قمع المطالبة بزيادة الأجور وتوزيع الدخل. وهكذا تخلق التبعية حالة سياسية تعيق التنمية بربط نخبة المحيط بمصالح المركز، وهذا يمنع ظهور قوى الاستقلال الساعية إلى تحريك التنمية المتوازنة وتبقي حالة عدم التساوي المفرط في المحيط.

[...]

المعالجات النظرية التي تفترض وجود نتائج إيجابية للتبعية على التنمية

يرى الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد وأصحاب نظريات التحديث في علم الاجتماع التبعية على أنها مصدر يتدفق أو ينشر التحديث من المجتمعات المتقدمة إلى المتخلفة. كان المفهوم القائل «إن الاستثمار الأجنبي والديون تؤدي إلى تشكيل هيمنة» يقابل بكثير من الارتياب والنفور ورد الفعل السلبي وكذلك على أنه شكل من آثار وبقايا الماضي الاستعماري البغيض (فاينر، ١٩٥٢).

اتجاهات نظرية ترى أن للاتحاد على التنمية تأثيرات إيجابية:

الاقتصاديات العالمية لدى الكلاسيكية الجديدة

في الاقتصاديات العالمية لدى الكلاسيكية الجديدة، فُهم تدفق رأس المال من الدول المتقدمة إلى الأقل تطورا كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي. رأس المال هو رأس المال، ويجب أن يؤدي استثماره إلى زيادة الإنتاج في المشروع الذي يجري وضعه فيه، مثلما يكون النمو الاقتصادي في قطاعات أخرى تابعا لزيادة الطلب. إن التدفق العالمي غير المحدود لرأس المال إلى المناطق التي سيحقق فيها أعلى عائدات سيؤدي إلى زيادة كبيرة في نمو النظام ككل. ويفترض حدوث ذلك أيضا في مناطق المحيط التي سيتدفق إليها رأس المال. وستنتشر أرباح الاستثمار الأجنبي حسب الدخل الذي يتحقق بالتوظيف الجديد وتأثير «الارتشاح» الذي ينجم عن زيادة الطلب على الأراضي والعمالة والمواد (شيلينغ ١٩٥٨). يجب أن تؤدي المساعدات الخارجية إلى النمو للأسباب نفسها، ولأنها أيضا تكمل الوفر المحلي وتجعل أمر حصول استثمارات أضخم ممكنا(شينيري وستراوت ١٩٦٦). يجب أن يكون لاستخدام المساعدات في إنشاء أعمال عامة وبناء البنية التحتية تأثيرات إيجابية في النمو الأخير.

تقول نظرية الميزة المقارنة إن التخصص في إنتاج المواد الخام (إحدى روابط التبعية) لن يكون له تأثيرات سلبية في النمو إذا كان تبادل المواد الخام مع البضائع المصنعة أكثر اقتصادا من إنتاج البضائع المستوردة محليا. وضع ريكاردو (١٩٣٣) نظرية الميزة النسبية ليظهر سبب الفائدة المشتركة لتجارة الدول. وكان المثال الذي استخدمه هو مقايضة القماش الإنجليزي بالنبيذ

البرتغالي. تقول النظرية إنه «سواء كانت أو لم تكن إحدى المنطقتين أكثر كفاءة من الثانية في إنتاج كل بضاعة، فلو تخصصت كل منطقة في إنتاج الشيء الذي تملك فيه ميزة نسبية (كفاءة نسبية أعلى) في إنتاجه فإن التجارة ستكون مفيدة بشكل مشترك لكلتا المنطقتين، (صامويلسون ١٩٦٤) وهذا يشكل تعارضا مباشرا مع فكرة «التشويه البنيوي» التي نوقشت سابقا.

نظرية التحديث

يركز معظم الباحثين الاجتماعيين الذين يدرسون التنمية والتحديث على العمليات الداخلية في المجتمعات القومية (ايزنشتاد ١٩٦٦، ستانلي ١٩٧٢، سميلسر ١٩٦٣) ويستثنى من ذلك المنظرون الذين يبحثون في استعارة السمات الحديثة من المجتمعات المتقدمة إلى المجتمعات الأقل حداثة.. يقول بارسونز: «في المرحلة الإمبريالية، كان شكل العلاقة بين المجتمعات الغربية وبقية العالم انتقاليا، وقد أصبح الاتجاه إلى التحديث عالميا الآن، خاصة أن النخبة في معظم المجتمعات غير الحديثة توافق على مظاهر قيم الحداثة، خاصة التنمية الاقتصادية والتعليم والاستقلال السياسي وبعض أشكال الديموقراطية».

تبرز نظريات التحديث أيضا، انتقال التكنولوجيا المتقدمة، والأشكال المؤسساتية الفكرية الحديثة، تقاليد العمل المتممة للإنتاج الصناعي، والمواقف «الحديثة» تجاه الذات والعائلة والمجتمع، مما يسهل التنمية الاقتصادية (مورو فيلدمان ١٩٦٠) يتضمن هذا الأسلوب أن الدولة التي يجري التغلغل فيها بواسطة استثمار أجنبي ومباشر (وضعت فيها فروع للشركات متعدية القوميات الحديثة) يجب أن تنمو أكثر من دولة غير متغلغل فيها. وبشكل مشابه فإن على المساعدات الأجنبية التي تجلب المساعدة التكنولوجية والمشورة فيما يخص السياسات المالية والتنموية يجب أن تسهل النمو الاقتصادي.

موجز المقترحات

يتوقع دارسو وواضعو نظريات التبعية تأثيرا سلبيا للتبعية في النمو الاقتصادي وتأثيرا إيجابيا في عدم تساوي الدخل. إن ما عرضناه، منذ قليل، من دراسة للتبعية، يناقش الآليات التي يكون

بواسطتها لعلاقات التبعية تأثيرات في التنمية عموما، وما سيلي من مقترحات يتناول تحديدا أنواع التبعية المدروسة في هذا البحث - تبعية الاستثمار والديون.

الآليات التي تؤثر تبعية الاستثمار والديون من خلالها سلبا في النمو الاقتصادي:

أ - الاستغلال من قبل المركز يستنزف من المحيط الموارد التي يحتاج إليها من أجل التنمية، أرباح الاستثمارات الأجنبية وفوائد القروض تحول قيمتها من المحيط إلى المركز وتعيق تنمية المحيط.

ب - يؤدي الإنتاج الموجه إلى الخارج، وكذلك الاختراق من قبل الشركات المتعدية للحدود القومية، إلى تشويه البنية الاقتصادية للمحيط. ويعاق تمايز وتوحيد الاقتصاديات الوطنية ومن ثم خلق نموذج لاستخدام الموارد يؤدي إلى تكريس حالة ديناميكية من التخلف.

جـ - تعمل العلاقات بين نخبة المركز ونخبة المحيط التابع على كبت التحرك الاستقلالي للتنمية الوطنية.

الآليات التي تؤثر الاستثمارات الأجنبية والديون من خلالها إيجابا في النمو الاقتصادي:

أ - يخلق رأس المال الأجنبي الإنتاج مباشرة في المشروع الذي يجري استثماره فيه ويولد الطلب على مدخلات أخرى تساهم في النمو الاقتصادي.

ب - الدين الخارجي يمول البنية التحتية العامة اللازمة للتنمية.

جـ - انتشار التكنولوجيا وعادات العمل وأشكال التنظيم الحديثة والمواقف الحديثة والخيارات الاستهلاكية، كل ذلك يقوم بتنشيط التنمية الاقتصادية.

الآليات التي تؤثر تبعية الاستثمار والديون الخارجية من خلالها في عدم تساوي الدخل في البلدان التابعة:

أ - التأثير الإيجابي: تكون المجموعات الحاكمة في دول المحيط التي تخترقها بنية سيطرة خارجية، قادرة على كسب حصة كبيرة من الدخل القومي، ومنع إعادة توزيع الدخل لأن قواها مدعومة بحلفاء من المركز.

ب - التأثير السلبي: تؤدي الاستثمارات والديون الخارجية إلى توسيع الطبقة العاملة التي تقبض أجورها وكذلك الطبقة المتوسطة ذات الرواتب الشهرية مما يرفع من متوسط توزيع الدخل ويخفض عدم المساواة العامة.

لنتحول الآن إلى اختبار مقارن لتأثيرات التبعية في التنمية الاقتصادية، هذا يمكننا من التقدير إن كانت التأثيرات الإجمالية إيجابية أو سلبية ولكنه لا يميز بين كل الآليات المفترضة أعلاه. إن أي تأثير إجمالي مفترض قد يكون ناجما عن العمل المتزامن لآليات مختلفة، ولكن النتائج التي هي سلبية بشكل متسق توجه مزيدا من الاهتمام إلى نظرية التبعية.

تصميم البحث

تحليل انحدار الجداول

تحليل انحدار الجداول طريقة إحصائية مرنة لاختبار المقترحات السببية التي تسمح بتقديم خيارات مستقلة متعددة. ولأنها تستخدم المعلومات في أوقات زمنية مختلفة فهي تقلل احتمالات الاستدلال الزائف الناتجة عن السببية المتبادلة. تقاس المتغيرات التابعة في كلتا النقطتين الزمنيتين الأولى والثانية (وهما في هذه الدراسة عاما ١٩٥٠ و١٩٧٠)، أما المتغيرات المستقلة فقد قيست في وقت سابق لذلك.

إن المتغير التابع في النقطة الزمنية اللاحقة (t) ينكفئ على نفسه في النقطة الزمنية السابقة (t - 1) وعلى المتغيرات المستقلة في (t - 1).

وهذا يوفر لنا إمكان تقدير تأثير المتغير المستقل الذي هو «مستقل» عن الاختلاف في المتغير التابع عند النقطة t-1، وهو تقدير للتأثير الذي يسببه المتغير المستقل على المتغير التابع في الفترة الزمنية بين القياسين. يشار إلى طول الفترة الزمنية بين القياسين بـ (التباطؤ) ويدعى القياس t - 1 للمتغير التابع «المتغير التابع المتباطئ» والمعادلة الأساسية لنموذج هذا الجدول هي:

$$Yt = a + b\ Yt - 1 + b\ Xi\ (t - 1) + Ut$$

حيث Yt = المتغير التابع

Yt-1 = المتغير التابع المتباطئ

a = عدد ثابت

b = معامل الانحدار غير المعاير

Xi(t-1) = مقياس التبعية الاقتصادية

Ut = التشويش المؤثر في Yt ولكنه غير متعلق ببقية المتغيرات في المعادلة

قياس التبعية الاقتصادية العالمية

تقاس التبعية الاستثمارية للفرد ـ اختراق الدولة عن طريق استثمار رأسمالي أجنبي خاص ومباشر ـ باستخدام بند المدين من الكتاب السنوي لصندوق النقد الدولي عن موازين المدفوعات: (١٩٥٠ ـ ١٩٥٥) على دخل الاستثمار بالدولار الأمريكي، وهو يوضح كل الأرباح المحققة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد «المضيف» (بغض النظر إن كانت أعيدت للوطن أو لم تعُد) فتم حساب معدل المديونية على دخل الاستثمار عن الفترة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٥٥ (للتخلص من الاختلافات قصيرة الأجل)، ومن ثم جرى تقسيمه على عدد السكان، لقد تحول هذا المتغير إلى مقياس لوغاريتمي نظرا إلى توزيعاته غير المتماثلة، لكي يصبح مناسبا للاستخدام في تحليل الانحدار الخطي. تبعية الديون للفرد ـ تبعية الدولة للدين الخارجي ـ تقاس بإجمالي الدين الخارجي العام، الذي يتألف من قروض الحكومة والقروض المكفولة من قبل الحكومة (البنك الدولي للتعمير والتنمية ١٩٧١). إن توزيع الفرد لهذا المتغير غير متخالف بشكل سيئ، فلذلك فإنه من غير الضروري تحويله إلى مقياس لوغاريتمي، باعتبار أن هذه المعلومات لم تكن متوافرة قبل عام ١٩٦٥، فقد كنا مرغمين على استخدام تباطؤ زمني أقصر من أجل تقديرات جدول الانحدار.

قياسات التطور الاقتصادي

نستخدم ثلاثة مقاييس تقليدية من أجل التنمية الاقتصادية الكلية:

١ـ لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني لعامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ (١٩٧١ ـ ١٩٧٣).. هذا المقياس ومقياس الكيلو وات الساعي جرى تحويلهما إلى مقياس لوغاريتمي بسبب التحالف المتطرف لليمين للتوزيع غير المحول لوغاريتميا.

٢ـ لوغاريتم ساعات الكيلو وات للكهرباء المستهلكة للفرد لعامي ١٩٥٠ و١٩٦٥ (تايلور وهدسون ١٩٧١).

٣ـ نسبة اليد العاملة الذكورية غير المستخدمة في الزراعة لعامي ١٩٥٠ و١٩٦٠، هذه المعلومات، المرتكزة على إحصائيات السكان الرسمية الوطنية، تُقدم عن طريق منظمة العمل الدولية (ILO , 1971).

قياسات المتغيرات السببية الأخرى

هناك متغيران إضافيان قدما في المعادلات يقدران تأثير التبعية بناءً على التنمية الاقتصادية الكلية، وقد افترض أن يكونا متعلقين بكل من التبعية والتنمية، ولذلك يجب أن يكونا مشمولين في نموذج يقيّم تأثير التبعية في التنمية.

١ـ تشكيل رأس المال المحلي: قياس للمدخرات المحلية، تشكيل رأس المال المحلي كنسبة مئوية للإنتاج المحلي القائم، وقد وجد ذلك في عام ١٩٦٠ في تايلور وهدسون (١٩٧١).

٢ـ التخصيص في التعدين: تظهر النسبة المئوية الإجمالي الناتج المحلي في قطاع التعدين المدى، الذي تخصص فيه الاقتصاد الوطني في إنتاج المواد الخام المعدنية، وقد وجد ذلك في المعلومات المقدمة من قبل البنك الدولي للتعمير والتنمية الدولي لعام ١٩٥٥، البنك الدولي للتعمير والتنمية (١٩٧١).

قياس عدم تساوي الدخل

إن المعلومات عن عدم تساوي الدخل في أوقات مختلفة غير متوافرة لذلك، فإن تحليل الجداول التي تستخدمه كمتغير تابع غير ممكن.

عدم تساوي الدخل الفردي والأسرى ـ مؤشر جيني محسوب من توزيع الدخل القومي للسكان، من الـ ٢٠٪ الأفقر إلى الـ ٥٪ الأغنى، لقد جُمع ذلك من قبل ايدلمان و موريس (١٩٧١) ونُقّح بواسطة بوكرت (١٩٧٣) مقدما ٥٨ حالة متوافرة لغاية حوالي ١٩٦٥.

النتائج

أولا، بالبحث في الارتباطات القطاعية بين تبعية الدين وتبعية الاستثمار والتنمية الاقتصادية، وجد أن معامل الارتباط بينهما هو ٠,٦٣، مما يشير إلى أنهما بشكل ما وجهان مختلفان من التبعية الاقتصادية.

كل من التبعية الاستثمارية وتبعية الديون مرتبط إيجابا بإجراءات التنمية الاقتصادية من عينة الدول الفقيرة، وذلك لأن عددا من الدول الفقيرة جدا لا تعتمد على الاستثمار الخارجي أو الديون الخارجية، أي أنها معزولة نسبيا عن بنى السيطرة الاستعمارية الحديثة، يميل رأس المال الأجنبي إلى التدفق حيث توجد أنشطة اقتصادية أكبر، ولذلك توصف العلاقة بين التبعية والتنمية بأنها

إيجابية... وبشكل مشابه، تعتبر تبعية الديون أكثر ضمن دول المحيط الأكثر نموا لأن الديون تقدم على أساس الإمكانية الاقتصادية، لقد عرفت أبحاث سابقة هذه الارتباطات القطاعية الإيجابية دليلا على أن التبعية تسهل التنمية، يجعلنا التحليل الجدولي قادرين على فصل التأثيرات المتبادلة للتبعية والتنمية، أي تقدير تأثير التبعية في التنمية بشكل منفصل عن تأثير التنمية على التبعية.

تأثير تبعية الاستثمار في التنمية الاقتصادية

لننظر الآن إلى تقديرات الانحدار الجدولية لتأثير تبعية الاستثمار على ثلاثة مقاييس للتنمية الاقتصادية في الجدول رقم ١، تختلف التباطؤات بين المتغيرات التابعة، ولذلك فإنه من الصعب مقارنة حجم هذه التأثيرات والموضوع الرئيسي هو الاتجاه (إيجابا أو سلبا).

إن معاملات الانحدار المقدرة لتأثير تبعية الاستثمار سلبية بالنسبة إلى جميع الإجراءات الثلاثة للتنمية الاقتصادية (البيتا = ـ ٠٢٢، ـ٠,١٢، ـ ٠,٠٢) مما يشير إلى أن تبعية الاستثمار تعيق التنمية، أما بالنسبة إلى إجمالي الناتج الوطني للفرد وعدد الكيلوات الساعية التي يستهلكها الفرد من الكهرباء، فإن التقديرات معبرة إحصائيا على مستوى ٠,٠٥ إن التأثير المقدر لنسبة قوة اليد العاملة في الإنتاج غير الزراعي بسيط وغير مهم إحصائيا. ولكن قياس هذا الهيكل تغير ببطء، وهناك فقط عشر سنوات من التباطؤ، لأن المعلومات غير متوافرة لعام ١٩٧٠.

الجدول (١): تقديرات الانحدار الجدولية لتأثير تبعية الاستثمار في التنمية الاقتصادية

yt	لوغاريتم إجمالي الناتج القومي للفرد ١٩٧٠			لوغاريتم استهلاك الفرد من الكيلووات الساعية			٪ قوة العمل غير الزراعية ١٩٦٠		
	b	S.E.b	Beta	b	S.E.b	Beta	b	S.E.b	Beta
ثابت	٠,١٧-			١,١٣			٦,٧ ـ		
y (t - 1)	١,٣٢-	٠,١٣	٠,٩٩	٠,٧٨	٠,٠٥	٠,٩٧	١,٠٢	٠,٠٣	٠,٩٨
تبعية الاستثمار ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥	٠,٠٩٧	٠,٠٤٥	٠,٢٢-*	٠,٠٨٧-	٠,٠٤١	٠,١٤-*	١,٦٢-	٢,٢٧	٠,٠٢-
الحالات		ن ـ ٣٨			ن ـ ٣١			ن ـ ٤٦	

ملاحظات للجدول:

yt = المتغير التابع.

yt - 1 = المتغير التابع المتباطئ (١٩٥٠).

S . E . b = وسطي احتمال الخطأ في ٦.

* = P < ٠,٠٥

يرى بكفورد (١٩٧١) أن للاستثمار الأجنبي نتائج إيجابية فورية ونتائج سلبية طويلة الأجل على التنمية، وقد دعم هذا الرأي النتائج القائلة إن التباطؤ الأطول للمتغير التابع نفسه يقدم تقديرات سلبية أكبر (تشاريس دن ١٩٧٥). إن نقاط الاستقرار في انحدارات الجدول (تقديرات ١- ٧١) دائما كبيرة، وهكذا فإن الجداول لا تشير إلى مستويات الدلالة لهذه المعاملات، إن كمية الاختلاف في المتغير التابع المحسوب في تحليلات الانحدار هي عالية دائما (فوق ٠,٧٠)، ولذلك لم يجر الإخبار عن الاختلاف الواضح.

إن التأثير المقدر للوغاريتم الكيلوات الساعية في الجدول رقم ١ هو لتباطؤ خمسة عشر عاما (١٩٥٠ ـ ١٩٦٥)، إن المعلومات متوافرة لعام ١٩٧٠ لهذا المتغير، ولكن لحالات أقل. والتقدير الذي يستخدم مقياس ١٩٧١ للكيلو واط الساعي سلبي أيضا (بيتا = ـ ١٥).

يفترض النموذج المختبر في الجدول رقم ١ أن المتغيرات الأخرى لا تتفاعل مع تبعية الاستثمار والتنمية الاقتصادية، على أي حال، يمكن للتخصص في التعدين وتشكيل رأس المال أن يتفاعل مع تبعية الاستثمار والتنمية الاقتصادية لتغيير النتائج الظاهرة في الجدول رقم ١، لذا فهناك حاجة إلى تقديم هذين المتغيرين في هذا النموذج.

ـ أولا، نعلم أن دول المركز بحاجة إلى الحصول على المواد الخام، ولذلك فإن الاستثمار الأجنبي ينجذب إلى الدول ذات المصادر الكبيرة للمعادن، هذا يعني أن تأثير الحصول على مصادر تعدينية مرتبط مع تأثير تبعية الاستثمار في الجدول رقم ١.

بالجدول رقم ٢، نقدم متغيرا مستقلا آخر هو تخصص دولة ما في التعدين، بما في ذلك إنتاج البترول والثروات المعدنية الأخرى، إن معامل الارتباط بين تبعية الاستثمار والتخصص في التعدين هو ٠.٤٠، مما يدعم

فكرة أن الاستثمار الأجنبي ينجذب إلى مناطق ذات مصادر تعدينية، يبين الجدول رقم ٢ الآثار المقدرة لثلاثة من إجراءات التنمية الاقتصادية من تبعية الاستثمار والتخصص في التعدين.

الجدول رقم ٢ تقديرات الانحدار لتأثيرات تبعية الاستثمار والتخصص في التعدين في التنمية الاقتصادية.

الجدول (٢): تقديرات الانحدار لتأثيرات تبعية
الاستثمار والتخصيص في التعدين في التنمية الاقتصادية

yt	لوغاريتم إجمالي الناتج القومي للفرد ١٩٧٠			لوغاريتم استهلاك الفرد للكيلو وات الساعية ١٩٦٥			% قوة العمل غير الزراعية ١٩٦٠		
	b	S.E.b	Beta	b	S.E.b	Beta	b	S.E.b	Beta
ثابت	-٠,٣٩			١,٢٧			-١٣,٧		
Yt - 1	١,٥٠	٠,١٦	١,٠٥	٠,٧٦	٠,٠٤	٠,٩٨	١,٠٧	٠,٠٦	٠,٩٩
النسبة المئوية للتعدين في الناتج القومي ١٩٥٠	٠,١٢٠	٠,٠٤٦	٠,٢٨**	٠,٠٩٩	٠,٠٣٩	٠,١٧**	٠,٨٩	١,٠١	٠,٠٥
تبعية الاستثمار ١٩٥٠ - ١٩٥٥	-٠,١٨٧	٠,٠٥٩	-٠,٤١**	-٠,١٤٥	٠,٤٤	-٠,٢٢**	-٢,٢٧	١,١٥	-٠,١٢*
الحالات	ن - ٢٥			ن - ٢٤			ن - ٢٥		

yt = المتغير التابع.

yt-1= المتغير التابع المتباطئ (١٩٥٠).

S . E . b = احتمال الخطأ في b.

** = P < ٠,٠١.

إن نتائج تقديرات تبعية الاستثمار كلها أكثر سلبية وأكثر أهمية إحصائيا في الجدول ٢ منها في الجدول ١، وهكذا فإن الافتراض بأن تبعية الاستثمار لها نتائج سلبية على التنمية قد دعمت بقوة.

إن تأثيرات التخصص في التعدين إيجابية على المتغيرات المعتمدة الثلاثة كافة، وهي معبرة إحصائيا عند المستوى ٠,٠١ ماعدا تأثير نسبة قوة العمالة في الإنتاج غير الزراعي، هذه النتائج تقدم الدعم للرأي القائل إن المصادر التعدينية تسهل التنمية الاقتصادية.

ثانيا، قد تكون تبعية الاستثمار متعلقة بالقدرة على القيام بتوليد ادخار. إذا كانت الادخارات المحلية قليلة لاستثمار جديد، فقد يتدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل لاستغلال الفرص المتاحة، وفي الوقت نفسه، قد يكون الميل الضعيف إلى التوفير والاستثمار متعلقا بصعاب أخرى ضمن اقتصاد المحيط تعيق التطور الاقتصادي. إذا كان الأمر كذلك فسينتج عنه تقديرات سلبية زائفة لتأثير تبعية الاستثمار على التنمية الاقتصادية، عندما لا يكون تشكيل رأس المال المحلي مشمولا في النموذج.

يبين الجدول رقم ٢ نتائج تضمين قياس تشكيل رأسمال محلي في معادلة تقدير نتائج تبعية الاستثمار على التنمية، ونظرا إلى نقص المعلومات في ١٩٥٠ عن تشكيل رأس المال المحلي فقد استُخدم تباطؤ زمني أقصر للمتغير التابع في الجدول ٣، (التباطؤ الأطول مع حالات أقل يقدم نتائج مشابهة جدا لتلك المبينة في الجدول ٣) يقلل التباطؤ الزمني الأقصر مقدار التأثير المقدر لتبعية الاستثمار، ولكن الجدول ٣ يقدم التقدير مع تشكيل رأس المال المحلي ومن دونه، ويمكن بمقارنة التقديرات رؤية أن تضمين تشكيل رأس المال المحلي يقلل التقدير السلبي لتأثير تبعية الاستثمار بشكل طفيف فقط.

وهذا يعني أن لتبعية الاستثمار نتائج سلبية مستقلة عن علاقاتها بتشكيل رأس المال المحلي.

إن تأثير تشكيل رأس المال المحلي إيجابي على كل من إجمالي الناتج المحلي للفرد واستهلاكه من الكيلوواطات الساعية، على رغم أن التقدير الأول فقط هو الدال إحصائيا.